

زيمبابوي

الخوف من ارتفاع معدل العنف في أعقاب الانتخابات

حذرت مينا كياي، مديرة قسم أفريقيا بمنظمة العفو الدولية، من وجود شواهد خطيرة تنذر بحدوث ارتفاع خطير في انتهاكات حقوق الإنسان في أعقاب الانتخابات في زيمبابوي.

وكشفت البعثة التي أوفدها مؤخراً منظمة العفو الدولية إلى زيمبابوي عما يبدو أنه خطة مدبرة بإحكام لانتهاك حقوق الإنسان على نحو منتظم في إطار استراتيجية واضحة، مما يشكل ضرباً من الإرهاب الذي تدعمه الدولة في المرحلة السابقة على الانتخابات. وتشعر المنظمة المعنية بحقوق الإنسان بالقلق لأن عدد حالات القتل التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة لم يتراجع على مدار الأسابيع الثلاثة السابقة.

وقالت مينا كياي: "إن على جميع زعماء الأحزاب السياسية والمسؤولين الحكوميين أن يلزموا أنفسهم بضمان عدم وقوع أية عمليات انتقامية عقب الانتخابات واحترام حقوق الإنسان بغض النظر عن نتيجة الانتخابات".

و"على الرئيس موغابي أن يعلن صراحة التزامه باحترام حقوق الإنسان خلال فترة الانتخابات وبعدها، وأهم من هذا وذاك، بغض النظر عن نتائج هذه الانتخابات".

والتزام حكومة زيمبابوي باحترام حقوق الإنسان عامل حاسم خلال الانتخابات القادمة التي ستعقد في عطلة نهاية الأسبوع. ويجب أن يشمل هذا الجوانب الآتية:

السماع للصحفيين بالقيام بواجبهم في تغطية الأنباء والمناخ السياسي المحيط بالانتخابات دون خوف من التهيب والمضايقات والاعتداءات.

السماع لراصدي الانتخابات بتفقد جميع مراكز الاقتراع دون معوقات، وضمان سلامتهم، والسماح لهم بالبقاء في زيمبابوي طالما كان وجودهم ضرورياً في الفترة التالية للانتخابات.

يجب أن تفي الشرطة بالتزاماتها وتوفير الحماية في إطار من الحيطة لكل فرد مهدد بالحرمان من حقوقه التي تكفلها له موثيق حقوق الإنسان.

وقالت مينا كياي: "يجب ألا يلعب المراقبون دور الشاهد الأكم بالنسبة لأي انتهاك يرصدونه أثناء الانتخابات وبعدها. فعليهم أن يبلغوا عن أي انتهاك يشهدونه ويجب ألا تتردد المؤسسات التي تدعهم في مناقشة أمر هذه الانتهاكات مع حكومة زيمبابوي."